منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

ج٥٨/٣٣
١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥
A58/33

صندوق العقارات

١- طلب المجلس التنفيذي، في دورته الخامسة عشرة بعد المائة من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة أن تقوم بالنيابة عنه، في اجتماعها الثاني الذي يعقد في أيار/ مايو ٢٠٠٥، باستعراض المقترح المقدم من المكتب الإقليمي لشرق المتوسط والمتعلق بالمشاريع العقارية، وتقديم التوصية الملائمة من بعد ذلك لكي تنظر فيها جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والخمسين التي تعقد في أيار/ مايو ٢٠٠٥.[١] وسوف تنظر اللجنة في هذا التقرير في اجتماعها الثاني وتقدم وجهات نظرها إلى جمعية الصحة في إطار تقرير اللجنة.

٢- ويتم، في إقليم شرق المتوسط، إنفاق زهاء ٩٠٪ من أموال الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية مجتمعة، على الصعيد القطري. وقد شهدت الموارد المنفقة بصورة مباشرة على المستوى القطري نمواً هائلاً، ويمكن توقع زيادتها المطردة خلال السنوات المقبلة مع توسع العمليات القطرية تلبية لسياسة اللامركزية المتوخاة. ودعم هذه السياسة يحتاج إلى مكاتب قطرية قوية، على نحو ما تعكسه الميزانية المتزايدة المقترحة للتعاون القطري. وستتطلب هذه المكاتب موظفين تقنيين إضافيين لمساعدة ممثلي المنظمة على توفير المشورة في مجال السياسة العامة للدول الأعضاء. وتبعاً لذلك، سيتطلب الأمر إتاحة مكاتب إضافية لتعزيز الوجود القطري.

٣- والعديد من مكاتب ممثلي المنظمة كائن حالياً في مبانٍ لا تسهل للممثلين أداءهم لوظائفهم. ومع الزيادة في الميزانيات والأخذ باللامركزية، فإن المباني المخصصة حالياً للمكاتب في مواقع عديدة لم تعد قادرة على إيواء الموظفين مجتمعين، مما يؤثر، في العديد من الحالات، تأثيراً سلبياً على التنسيق والفعالية. أضف إلى ذلك أن أمن الموظفين وأماكن العمل يبقى شأناً أولويا بالنسبة إلى المنظمة، ويلزم أن تتوفر استثمارات إضافية كبيرة الحجم للوفاء بتلك الاحتياجات على النحو الملائم.

٤- وممثلو المنظمة يضطرون أحياناً كثيرة إلى تغيير أماكن عملهم لأسباب متنوعة. بما فيها الأمن والسلامة، والمطالبات بدفع إيجارات أعلى والحاجة إلى حيز إضافي مما ينتج عنه في كل مناسبة مبالغ تستثمر مرة واحدة للوفاء بتكاليف التجهيزات اللازمة من قبيل الشبكات المحلية، ومد الكابلات، والشريط المضاد للانفجارات وغيرها من الاستثمارات في مجال الأمن.

٥- ولقد تبين أن من الصعوبة بمكان العثور على أماكن للعمل بتكلفة معقولة، تتمتع بالأمن والسلامة وتسمح للموظفين بالعمل معاً على نحو فعال. وقد قام المكتب الإقليمي بتحديد عدد من المواقع أصبح البناء فيها أمراً ضرورياً لدواعي الأمن و/ أو الحيز المتاح. ويتم الآن التماس التمويل من مصادر شتى، بما في ذلك المساهمات التي تقدمها الحكومات المضيفة ذاتها. ولا تعتزم المنظمة تشييد أي مبنى في الحالات التي يكون

---

١ انظر الوثيقة م ت١١٥/٢٠٠٥/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة العاشرة، الفرع ١ (النص الإنكليزي).

فيها موظفو المنظمة ينعمون بالمأوى الآمن في المباني التابعة لوزارة الصحة، أو في الأماكن التي يزمع فيها تشييد مبني للأمم المتحدة، أو حيث يمكن استئجار أماكن للعمل بأسعار ميسورة، ويكون البناء عملية غير مجدية من حيث التكلفة.

٦- والمواقع الوارد تبيانها أدناه تحددت بوصفها تتطلب البناء لأن أمن الموظفين يمثل مشكلة، أو لأن المباني الحالية لا تتقيد بالمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا أو لأنه تم إيواء الموظفين في عدد من المواقع المختلفة، أو لأن المباني التي تحتوي على مكاتب ذات التكلفة الفعالة المناسبة ليست متاحة تجارياً، و/ أو لأن الأماكن التي تؤوي الموظفين لن تكفي للوفاء باحتياجات المكتب الإقليمي مستقبلاً.

٧- وفي **العراق،** يتمثل شرط عودة الموظفين الدوليين التابعين للمنظمة في وجود مبنى مكاتب تتوفر فيه المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا. ونظراً إلى الحالة السائدة في العراق، ستحتاج المنظمة إلى تشييد مبنى جديد أو تحديث وتحسين مرفق قائم، مع التأكد من انطواء التصميم على تدابير أمنية. والخيار المتمثل في تحديث وتحسين مبنى قائم هو الأسرع شريطة وجود مساحة أرضية كافية لضمان المسافة الآمنة المطلوبة. وتقدر التكلفة الإجمالية لعملية التشييد أو التحديث والتحسين بمبلغ ١,٢ مليون دولار أمريكي.

٨- وفيما يخص مكتب ممثل المنظمة في **الأردن** والمركز الخاص بأنشطة صحة البيئة، قامت حكومة الأردن بتوفير ٢٠٠٠ متر مربع من الأراضي تزيد قيمتها على مليون دولار أمريكي ووافقت على أن تسهم في تكلفة البناء بمبلغ يضاهي الإيجار الحالي للمكتب والمركز معاً لمدة خمس سنوات. وأماكن العمل هذه تقع حالياً على حافة الطريق مباشرة ولا تتوفر فيها مسافة الأمن التي تقتضيها المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا. وتشييد مبنى سيمكن من الجمع بين هذين المكتبين ومن تضمين التصميم عنصر الأمن والعنصر الوظيفي. وتقدر التكلفة الإجمالية لعملية تشييد مكان عمل ملائم بمقدار ١,٤ مليون دولار أمريكي.

٩- والمكتب الحالي لممثل المنظمة في **تونس** لا يكفي لإيواء الموظفين. وبالرغم من أن جزءاً من المبنى متاح في الظرف الراهن، إلا أن الإيجار المقترح باهظ التكلفة. فإن لم تستأجر المنظمة هذا الجزء المتبقي، فربما شاركت في استئجاره مؤسسة خاصة، وهذا تطور لا يوصى به لأسباب أمنية. وقد عرضت الحكومة التونسية قطعة أرض مساحتها ١٧٠٠ متر مربع بقيمة ٠٠٠ ٩٠٠ دولار أمريكي في منطقة مأمونة مكرسة للمكاتب. وعملية تشييد مبنى من شأنها أن تسمح بتضمين التصميم عنصر الأمن والعنصر الوظيفي. وتقدر تكلفة بناء ١٠٠٠ متر مربع من المكاتب بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، تستأجر الحكومة في الظرف الراهن حيزاً خاصاً بمكتب البحر المتوسط للحد من الكوارث التابع للمنظمة. ومن شأن تشييد مبنى أن يمكّن من إيواء مكتب ممثل المنظمة والمكتب الخاص بالحد من الكوارث، إذا ما تيسر جمع الأموال اللازمة لذلك. ومساهمة الحكومة في إيجار الطوابق الثلاثة وطابق سفلي تتمثل حالياً في ٢٠٠ ٤٣ دولار أمريكي في السنة، على حين أن الإيجار المطلوب لطابق إضافي واحد يبلغ ٨٠٠ ٢٦ دولار أمريكي.

١٠ ويطلب المكتب الإقليمي إمكان استخدام المبلغ المتمثل في ١,٥ مليون دولار أمريكي، والمقرر في إطار صندوق العقارات ضمن الميزانية البرمجية المقترحة للفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو المبلغ المخصص لتعزيز الأمن والسلامة وتحديث وتحسين المكاتب المذكورة أعلاه، إلى جانب الموارد الخارجة عن الميزانية الأخرى ومساهمات الحكومات، في سبيل بناء مبنى مكاتب.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١١- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون،

بعد أن نظرت في تقرير المدير العام عن استخدام صندوق العقارات لغرض تشييد مكاتب لممثلي المنظمة في إقليم شرق المتوسط؛[١]

وإذ تلاحظ أنه يتبين أن من الصعوبة بمكان العثور على أماكن ملائمة لمكاتب ممثلي المنظمة في إقليم شرق المتوسط بتكلفة معقولة توفر الأمن والسلامة وتسمح للموظفين بالعمل معاً على نحو فعال؛

١- **تعرب** عن تقديرها للحكومات التي قامت بتوفير مساحات من الأراضي في بلدانها وللحكومات التي أعلنت عن تبرعها بمبالغ نقدية للمساعدة على بناء مكاتب لممثلي المنظمة؛

٢- تأذن للمدير العام بما يلي:

(١) الشروع في عملية تحديث وتحسين أو بناء أماكن ملائمة لمكاتب ممثلي المنظمة في كل من العراق والأردن وتونس؛

(٢) استخدام المبلغ الذي مقداره ١,٥ مليون دولار أمريكي والمقرر في الميزانية البرمجية المقترحة للفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار صندوق العقارات لإقليم شرق المتوسط في سبيل الإسهام في تحديث وتحسين أو تشييد أماكن ملائمة لمكاتب ممثلي المنظمة في كل من العراق والأردن وتونس.

= = =

١ الوثيقة ج٥٨/٣٣.